

## تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة وأثرها على الأزمة المالية العالمية (2007-2008)

أ.د. شعباني مجيد

جامعة بومرداس، الجزائر  
mcha2016@gmail.com

أ. بوبكر رزيقات

جامعة بومرداس، الجزائر  
boubaker2826@yahoo.com

Received: May 2018

Accepted: July 2018

Published: September 2018

**ملخص:** الهدف من هذه الدراسة التعرف على أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية (2007-2008) من منظور محاسبي. ونظرا لتشعب أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية واتجاه آراء عديدة إلى مبرأ ومتهم لمعايير المحاسبة ولا سيما تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي، خاصة القيمة العادلة، تطرق الباحثان إلى عرض بدائل القياس والتقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) و معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FAS). وتحليل مخاطر القياس المحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية، كما تم عرض أهم التدابير المتخذة قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية. وتوصل الباحثان لعدة نتائج من بينها: التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية، هناك العديد من الآثار السلبية لتلك الأزمة على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة، تعدد بدائل القياس المحاسبي، الأزمة انعكست إيجابيا على جهات التشريع المحاسبي (مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)) بشكل لم يكن له سابقة من خلال اتخاذ عدة تدابير واجراءات وخطوات. قام (مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالعديد من التعديلات والتحسينات واصدار العديد من المعايير فعلى سبيل المثال تعديل المعيار (IFRS7) لتحسين اساليب الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، كما أصدر المعيار (IFRS9) سنة 2009 الأدوات المالية. واصدار المعيار (IFRS13) قياس قيمة العادلة ماي 2013.

**الكلمات المفتاحية:** قياس محاسبي، قيمة عادلة، ازمة مالية عالمية، معايير محاسبة دولية، معايير محاسبة مالية أمريكية

**Summary:** The aim of this study is to identify the causes and consequences of the global financial crisis (2007-2008) from an accounting perspective. In view of the complexity of the causes of the global financial crisis and the tendency of many opinions to be challenged and accused of accounting standards, especially those relating to accounting measurement, especially fair value, the researchers discussed the presentation of measurement alternatives and accounting valuation in accordance with International Accounting Standards (IAS / IFRS). The analysis of accounting measurement risk and its role in the global financial crisis. The most important measures taken before the International Accounting Standards Board (IASB) and the US Financial Accounting Standards Board (FASB) during and after the global financial crisis. The researchers found that the expansion of high-risk mortgages is one of the main causes of the global financial crisis. There are many negative effects of this crisis on the economies of developed and developing countries. There is an exaggeration in criticism of fair value standards. Accounting Legislation (IASB) and the US Financial Accounting Standards Board (FASB) have not had precedent by taking several measures, measures and steps. IASB issued several amendments and improvements and issued several standards, such as the amendment of IFRS 7 to improve fair value disclosure techniques for financial instruments, and IFRS 9 Financial Instruments issued in 2009. IFRS 13, Measurement of fair value.

**Keywords:** accounting measurement, fair value, global financial crisis, international accounting standards, US accounting standards.

## المقدمة:

شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية المتلاحقة على المستويين المحلي والعالمي، ولعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة تعتبر من أخطر وأسوأ الأزمات من حيث الآثار والنتائج التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم سنة 1929 هذه الأزمة بدأت في الأساس من الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية لكنها تطورت حتى باتت أزمة اقتصادية على مستوى عالمي وامتدت تداعياتها لتشمل الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية لتنعكس آثارها السلبية على بقية دول العالم.

لقد أدت هذه الأزمة لظهور عددا من الفضائح المالية وافلاس وانحيار كثير من المؤسسات البنكية، مثل بنك ليمان بروذرز Lemman Brothers الذي يعتبر من البنوك الضخمة في الولايات المتحدة وواشنطن ميوتشوال Washington Mutal واندي ماك Ind Mc، بجانب افلاس كثير من الشركات والمؤسسات العالمية مثل World com, .... Enron, Tyco, Xerox ومجموعة التأمين الاسترالية HIH وشركة SK العالمية بكوريا الجنوبية وغيرها.

ونظراً لتشعب أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية واتجاه آراء عديدة إلى مبرأ ومنتهم لمعايير المحاسبة ولا سيما تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي بأنها وراء زيادة وتيرة الأزمات المالية وتضخيمها، واتضح ذلك جليا خلال اجتماع زعماء الدول الأوروبية الأربعة في مجموعة G20 إذ أبدى الرئيس الفرنسي ساركوزي آنذاك انتقادا لادعا للقيمة العادلة بقوله " انها قيمة تلاعبيه وغير حقيقية لا تعبر عن عملية تبادل حقيقية"، بينما كان بعضهم مبرأ للقيمة العادلة مثل رئيس الوزراء البريطاني جيمس براون آنذاك بقوله " انها عين السوق في الشركة".

كما تستند الآراء المتهمة لمعايير المحاسبة خاصة القيمة العادلة إلى أن الفترة التي أعقبت أزمة الكساد العالمي الكبير وحتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي قد شهدت استقرار نسبي نتيجة سيادة التكلفة التاريخية، أما مع بداية استخدام نماذج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس المحاسبي في التسعينات فإن وتيرة الأزمات المالية العالمية قد زادت وتضخمت.

## أولا: مشكلة الدراسة

من خلال فرض مشكلة القياس المحاسبي نفسها إبان الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، وما رافقهم ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمعايير المحاسبة بشأن عدم امكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولا عاما، نطرح الأسئلة التالية:

- ماهي الاسباب المحاسبية التي أدت لنشوء الأزمة المالية العالمية.
- هل بتعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي أثر على نشوء الأزمة المالية العالمية.
- هل استخدام منهج القيمة العادلة في قياس عناصر الأصول والالتزامات من أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية.
- ماهي أهم التدابير المتخذة من قبل المجلسين (IASB) و (FASB) أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية.

## ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف هذه دراسة إلى

- تحليل أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية (2008) من منظور محاسبي.
- عرض بدائل القياس والتقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) و معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FAS).
- تحليل مخاطر القياس المحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية (2008).
- عرض أهم التدابير المتخذة من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية (2008).

ثالثا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الأزمة المالية التي حصلت، فهذه الأزمة تعتبر من أخطر وأسوأ الازمات من حيث الآثار والنتائج التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ ازمة الكساد العظيم سنة 1929، ومن الملاحظ أن هناك أسباب عديدة لنشوء الأزمة، حيث تأتي هذه الدراسة لتتناول أحد هذه الأسباب الموجه لها الاتهام وهي القياس المحاسبي خاصة معايير القيمة العادلة. من خلال مشكلة الدراسة ومحاولة الإجابة عن أسئلتها ستكون الورقة البحثية مقسمة إلى أربعة محاور رئيسية هي كالتالي:

أولاً: - تحليل وتقويم الأزمة المالية العالمية (2008) من منظور محاسبي

ثانياً: بدائل القياس والتقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASB) والأمريكية (FASB)

ثالثاً: - مخاطر القياس لمحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)

رابعا: عرض أهم التدابير المتخذة من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إبان الأزمة المالية العالمية (2008).

المحور الاول: تحليل وتقويم الأزمة المالية العالمية (2008) من منظور محاسبي

واجه الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات المالية هددت استقرار النظام المالي بأكمله ولعل أهمها الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي ومنذ ذلك الحين والعالم يشهد انحيارات متتالية في الأنظمة المالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء<sup>1</sup>. وعلى الرغم من أن اسباب هذه الأزمات كانت تختلف من أزمة إلى أخرى إلا أنها تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومنها يبدأ الانحيار وهي ظهور مديونية كبيرة تفوق طاقة الاقتصاد. وعليه سوف نتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الأزمة المالية واسبابها وآثارها.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية العالمية

يمكن تعريف الأزمة على أنها تلك الاضطرابات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على النواحي المالية وعلى حجم اصدار واسعار الاسهم والسندات واجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف<sup>2</sup>.

عرفت أيضا على أنها الانخفاض المفاجئ في اسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول قد تكون راس مال مادي تستخدم في العملية الانتاجية مثل (الآلات والمعدات والأبنية) أو أصول مالية مثل حقوق ملكية لراس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية (للنقد أو للعملة الأجنبية مثلا) فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها فمثلا إذا حصل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في قيمة عملة دولة ما أو في سوق العقارات أو في مجموعة من المؤسسات المالية فإن الأثر سيمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد<sup>3</sup>.

وتعرف الأزمة المالية العالمية أيضا على أنها حالة تسم أسواق البورصة وأسواق الائتمان لدولة معينة أو مجموعة دول، وتكمن خطورتها فيآثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي ويصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وهو ما يزيد من حالة الذعر والحذر فيأسواق المال<sup>4</sup>.

من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية على أنها حدث مفاجئ وغير متوقع يهدد المصالح الأساسية للدولة مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مما يؤدي الى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي وانخفاض معدلات النمو مما يجبر الدولة على التدخل السريع لإنقاذ ما يمكن انقاذه.

#### ثانيا: الأسباب المحاسبية للأزمة المالية العالمية (2008)

بعد عرض تعريف للأزمة المالية العالمية يمكن للباحثان عرض أهم الاسباب المحاسبية لهذه الأزمة وذلك على النحو التالي:

▪ **التوريق (securitization):** التوريق أو التسنيد كما يطلق على هذه التقنية أحيانا<sup>5</sup>، يعد هذا الابتكار المالي الجديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية ويتمثل هذا الابتكار تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار وبيعها لبنوك استثمار ومؤسسات مالية محلية أو أجنبية، حيث أنه خلال الفترة (2001-2006) تم تحويل من 60% - 70% من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق المالية، هذا يعني أن بنوكاً و مؤسسات مالية آخر ستشارك في تحمل مخاطر هذه القروض التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف<sup>6</sup>.

▪ **عدم تماثل المعلومات:** تعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر التي تعاني منها جميع أسواق الأوراق المالية المتقدمة منها والناشئة بسبب المعلومات الداخلية والتداول الداخلي، حيث أن وجودها يترك تأثيرا سلبيا على حجم التداول والسيولة وتكلفة رأس المال، مما يترك تأثيرا واضحا على معدلات التنمية<sup>7</sup>، كما يترتب على هذه الظاهرة تزايد المخاطر المعنوية، وفي نفس الوقت تنشأ ظاهرة ما يسمى بالمستفيد المجاني حيث لا يستطيع من لديه المعلومات منع الآخرين من الاستفادة منها، كل ذلك يعوق التشكيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار ما يسمى بسلوك القطيع وانتشار العدوى وتفشيها (سريان الاشاعات)<sup>8</sup>.

- **ضعف آليات الحوكمة:** على الرغم من التأكيد على أهمية تطبيق نظام جيد لحوكمة الشركات، وضرورة الإفصاح عن أوضاعها المالية وشفافية ممارسة الشركة لمختلف الأنشطة وذلك من أجل تجنب تعثر الشركات إلا أن الأزمة المالية العالمية وإفلاس العديد من الشركات الكبيرة يبرز ويؤكد فشل الحوكمة في ضمان حقوق المساهمين والمجتمع، وأحد أسباب ذلك هو عدم أداء مجلس الإدارة لدوره بطريقة جيدة<sup>9</sup>.
- **غياب الشفافية والإفصاح:** يشكل ضعف جودة المعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة منها، أحد الأسباب غير المباشرة المعلنة ويأتي ذلك من عدم الالتزام ببعض المبادئ والقواعد المحاسبية ومعاييرها مثل مبدأ الإفصاح وما تستلزمه من ضرورة أن تكون المعلومات شفافة تعكس واقع الشركة، لكن قيام البنوك والبورصات بالتستر عن خسائرها وعدم إظهار الحقائق في تقاريرها المالية الختامية عن طريق إخفاء الخسائر والديون المعدومة.
- **ضعف الالتزام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية:** إن من مسببات الأزمة سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على اغراء الراغبين في القروض والتدليس عليهم واغرائهم، بالإضافة إلى الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في الشركات وأسواق المال مثل الفساد والغش وتقديم معلومات مضللة لمستخدميها.
- **صراع المصالح (مشكلة الوكالة):** التي يمكن أن تتجسد بصورة الممارسات الإدارية الانتهازية، من خلال استغلال نظام الحوافز والمكافآت أو العمل على تكوين شهرة إدارية عن طريق الاستفادة من مساحة الحرية المتاحة لها للاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة، في إطار من الإفصاح الذكي عن الأداء الذي يضمن لها الاستقرار الوظيفي ويحقق لها المكاسب المباشرة وغير المباشرة مستغلة في ذلك ما يعرف بـ (عدم تماثل المعلومات) الناشئ من قدرتها على الحصول على معلومات لا يمكن لحمل الأسهم الوصول إليها.

ثالثا: آثار الأزمة المالية العالمية: بعد معرفة أسباب الأزمة يمكن للباحثان تناول أهم آثارها على النحو التالي:

### 1- آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي:

يمكن للباحثان تلخيصها في النقاط التالية<sup>10</sup>:

- إفلاس الكثير من المؤسسات المالية والعقارية وشركات التأمين، حيث بلغ عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها حتى منتصف عام 2009 ما يقارب من 110 بنك بأصول تقدر بحوالي 750 مليار دولار، ومن أهم هذه المؤسسات إعلان إفلاس بنك Sterns Bear الاستثماري، وانحيار مؤسستي Fannie Mai & Freddie Mac وهما من أكبر المؤسسات المالية التي تعملان بالرهن العقاري وتسيطران على أكثر نصف العمليات المالية في السوق الأمريكية المتعلقة بقطاع الإسكان.

- تفاقم عجز الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من عام 2008 بما يعادل 2.9 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية.
- ارتفاع معدلات التضخم حيث تجاوز 4.5 % وارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 5.1 % كما بلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري حتى شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون موظف.
- زيادة حصة الأجانب في رأس مال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008 أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بعام 2007.
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى مستوى له منذ التسعينات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو، كما قدرت الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حسب ما ورد بتقرير صندوق النقد الدولي حوالي 945 مليار دولار.
- عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات المية بحوالي 574 مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية.
- انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية الكبرى من 1.4 % في عام 2008 إلى 0.3 % في الربع الأول من عام 2009، كما تكبدت الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة، مثل شركة BMW لصناعة السيارات حيث لحقت بها خسائر قدرت بنحو 263 مليون يورو.
- تراجع في النمو الاقتصادي وعدم وجود استقرار في أسعار الأوراق المالية ولا سيما في اليابان، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على معدل فائدة بمقدار 0.5% تقريبا، كما تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، كما انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل 3.1%

## 2- آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاد الدول النامية: لقد اختلفت آثار الأزمة المالية العالمية على الدول النامية حسب

- درجة الارتباط المالي والاقتصادي لكل دولة مع الاقتصاد العالمي ومن بين هذه التأثيرات<sup>11</sup>:
- تراجع الطلب العالمي على الطاقة والمحروقات بشكل حاد، والناتج عن انكماش النشاط الاقتصادي، أدى إلى انخفاض أسعار الكثير من البضائع المصدرة بعدما سجلت ارتفاعا كبيرا ساهم في تحقيق معدلات نمو جيدة في الدول النامية المصدرة لها إلا أن هذه الأسعار بدأت في التراجع خلال النصف الثاني من عام 2008 كأسعار البترول والغاز الطبيعي؛

- انخفاض مستويات الاستثمارات الأجنبية الوافدة، حيث قام المستثمرون الأجانب بسحب استثماراتهم من الدول النامية لأنهم يعتبرون أن الاستثمار فيها أكثر مخاطرة من الاستثمار في الدول المتقدمة، كما أن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي هو العامل المهم والمساعد على وجود ونشاط التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي.
- انخفاض تحويلات الأيدي العاملة المهاجرة نتيجة الانكماش الاقتصادي وتناقص فرص العمل وانخفاض مستويات الرواتب والأجور، وخصوصا العاملين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث تجاوزت هذه التحويلات في عام 2007 مبلغ 240 مليار دولار، وهذا المبلغ يتجاوز مرتين حجم المساعدات التي تدفقت إلى هذه البلدان في عام 2007.
- تدهور مستويات المساعدات الخارجية وذلك نتيجة التشفير في ميزانيات الدول المانحة فالأزمة المالية أثرت بشكل كبير على تخفيض المساعدات والمنح ويمكن أن تقلص هذه المساعدات على المدى الطويل، كما أدت هذه الأزمة إلى تعميق الفقر في العالم.
- التراجع في الطلب السياحي مما أثر على أهم مصادر الإيرادات وعوائد العملة الصعبة في الدول النامية خاصة التي تفتقر إلى مصادر الطاقة إلا أن السياحة شهدت تراجع حاد منذ سبتمبر 2008.

#### المحور الثاني: بدائل القياس والتقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASB) والأمريكية (FASB)

إن موضوع المفاضلة بين أسس القياس المختلفة من أقدم موضوعات الجدل في الفكر المحاسبي، والتي لا ولن تنتهي على اعتبار أن كل مدافع عن هذه الأسس المختلفة له حججه وبراهينه، ولعل هذا الاختلاف يلقي بضلاله على نوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ومدى شفافيته ومصداقيته خاصة في أوقات الأزمات، لذا إبان الأزمة المالية العالمية 2008 فرضت مشكلة القياس المحاسبي نفسها. وعليه يخصص الباحثان هذا المحور إلى نماذج القياس المحاسبي وذلك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IASB) والمعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB).

#### أولا: نماذج القياس والتقييم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS):

سنحاول من خلال هذا العنوان تحليل نماذج القياس والتقييم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) سابقا والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتسميتها الجديدة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كما يلي:

**1- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"**: يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس للاعتراف والقياس المرتبطة بالأصول والالتزامات المالية، والعقود المتعلقة باقتناء وبيع أصول غير مالية. كما ننوه أن هذا المعيار والمعايير الأخرى المرتبطة بالأدوات المالية تعتبر نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. ويمكن تناول أهم نقاط هذا المعيار كما يلي:

**1-1- الاعتراف الأولي:** يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركة طرفا في أحكام تعاقدية (للاقتناء أو التنازل عن أصول مالية).

**1-2- القياس الأولي:** يتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، ويتم إضافة تكاليف المعاملة المباشرة أو خصمها من القيمة الدفترية لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

▪ **القيمة العادلة:** هو ذلك السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

▪ **تكاليف المعاملة المباشرة:** التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار أو استبعاد أصول مالية أو التزامات مالية ويمكن أن تتضمن هذه التكاليف (الرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء والسماسة، الضرائب والتكاليف القانونية).

**1-3- القياس اللاحق:** يعتمد القياس اللاحق على الفئة التي يتم فيها تصنيف الأدوات المالية كما يلي:

**1-3-1- بالنسبة للأصول المالية:** وتنقسم إلى

✓ **أصول مالية المقيمة بالقيمة العادلة (استثمارات للمتاجرة):** تقاس الأدوات المالية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

✓ **الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى الاستحقاق:** تقاس هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة (المستهلكة) باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال (Effective Interest method)

✓ **القروض والذمم المدينة:** تقاس هذه القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة (المستهلكة) باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال (Effective Interest method)، أي تقاس بنفس الطريقة التي تقاس بها الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

✓ **الأصول المالية المتاحة للبيع:** تقاس الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية إلا في حالة التنازل عنها أو تعرضها لخسائر غير مؤقتة نتيجة انخفاض قيمتها.

**1-3-2- بالنسبة للالتزامات المالية**

✓ تضم هذه الالتزامات المالية (الالتزامات المالية المحفوظ بها للمتاجرة، المشتقات، والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي. تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسارة.



أ. بوبكر رزيقات، أ.د. شعباني مجيد، - تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة وأثرها على الأزمة المالية العالمية (2007-2008)

✓ الالتزامات المالية الأخرى التي تضم (حسابات الذمم الدائنة، أوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على الشركة) تقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال (**Effective Interest method**). ويمكن تلخيص ما تم التطرق اليه في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS39) في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (1) تصنيف الأدوات المالية وأساس القياس

الفئة	أساس القياس	اختبار الانخفاض في القيمة
الاصول المالية بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	لا يتم اجراء اختبار انخفاض القيمة
الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق	التكلفة المطفأة	يتم اجراء اختبار انخفاض القيمة
القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	يتم اجراء اختبار انخفاض القيمة
الأصول المالية المتاحة للبيع	القيمة العادلة	يتم اجراء اختبار انخفاض القيمة

المصدر: من اعداد الباحثان

**2- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS32) "الأدوات المالية: العرض"**: هدف هذا المعيار هو تأسيس مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق المالكين والحالات التي يتم فيها إجراء عمليات التقاص بين الأصول المالية والالتزامات المالية<sup>12</sup>، ويقوم هذا المعيار بوضع أسس قياس القيمة العادلة وذلك على النحو التالي<sup>13</sup>:

**1-2-1** - إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة .

**2-2-2** - إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى أساليب لتقدير وتحديد القيمة العادلة بمصدقية كافية ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- القيمة السوقية الجارية للأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها.
- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها نفس الشروط والخصائص.
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.
- استخدام نماذج مصفوفة التسعير.

**2-3-3** - إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل مقبول أن تقع القيمة العادلة في نطاقه.

**2-4-** في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كاملة لأي سبب، فإنه يجب زويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على تقدير وتحديد القيمة العادلة.

**3- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS2) "المخزون":** يتاح لإدارة الشركة الاختيار بين ثلاثة بدائل لتسعير المخزون وهي:

✓ طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)؛

✓ طريقة التمييز العيني؛

✓ طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

كما تتبع طريقة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق\* أيها أقل لتقييم مخزون آخر مدة والاعتراف بالخسارة في حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة.

وعليه فإن اختيار طريقة تكلفة المخزون توفر للشركة مرونة كبيرة ومجالا للتقدير في تقرير كيفية إظهار نتائجها ومركزها المالي.

**4- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS16) "الأصول غير الجارية"** توجد عدة طرق لاهتلاك الأصول غير الجارية وأهمها:

✓ الاهتلاك الخطي (الثابت)؛

✓ الاهتلاك المتناقص؛

✓ الاهتلاك المتزايد؛

✓ الاهتلاك حسب الوحدات المنتجة.

كما يتاح للشركة عند القياس اللاحق ما بين نموذجي (نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم).

**5- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) "الأدوات المالية: الإفصاح"**: لقد تم اصدار هذا المعيار لتخصيصه

فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها، ويتضمن المعيار وفق ذلك الإفصاحات الرئيسية المتعلقة بما يلي<sup>14</sup>:

▪ أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة من خلال قائمة المركز المالي وأدائها المالي من خلال قائمة الدخل الشامل؛

▪ السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية؛

▪ التحوط للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وكيفية إدارتها وتطبيق محاسبة التحوط، علاوة عن الإفصاحات الكمية والنوعية لهذه المخاطر؛

▪ قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة؛

▪ بالإضافة إلى متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها لإدارة رأس مالها، كذلك تحديد ما تم اعتباره رأس مال، إضافة إلى مدى التزام الشركة بمتطلبات راس المال وبخلاف ذلك الإفصاح عن نتائج عدم الالتزام.

**6- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) الأدوات المالية:** تعرض المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) لانتقادات واسعة بسبب صعوبته وتعقيده المتعددة ففي أبريل 2009 وكرد فعل للأزمة المالية العالمية، قام رؤساء دول مجموعة العشرين G20 ومجلس الاستقرار المالي (FSB) وعدد من المستثمرين وأصحاب المصالح بدعوة من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) من أجل تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية من خلال العمل على تطوير معايير المحاسبة المالية الموجودة حاليا<sup>15</sup>.

ونتيجة لذلك أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروع استبدال المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) بمعيار التقارير المالية الدولي الجديد (IFRS9) ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية والالتزامات المالية من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مبالغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. وتطبق المؤسسة هذا المعيار على جميع البنود ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". كما أنه تم إلغاء كلا من التصنيفين الواردين بالمعيار (IAS39) وهما: الأدوات المحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق HTM، والأدوات المالية المتاحة للبيع AFS.

**7- قياس القيمة العادلة (IFRS13):** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS13) "قياس القيمة العادلة" في ماي 2011 يعرّف هذا المعيار القيمة العادلة ويستبدل المتطلب الوارد في المعايير الفردية. كما يقدم هذا المعيار ثلاث مناهج في تحديد القيمة العادلة هي (منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل) ويهدف هذا المعيار إلى:

- تعريف القيمة العادلة؛
- تبيين إطار لقياس القيمة العادلة في معيار دولي واحد؛
- طلب إفصاحات لقياسات القيمة العادلة.

يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". وفيما يلي متطلبات القياس حسب هذا المعيار<sup>16</sup>:

- يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصا لأصل أو التزام محدد، وتبعاً لذلك، يتعين على المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، وتشتمل الخصائص على سبيل المثال (حالة الأصل وموقعه، القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت).

- قد يكون الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحدا مما يلي:
- ✓ الأصل أو الالتزام المستقل (على سبيل المثال أداة مالية أو أصل غير مالي)؛
- ✓ مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات (على سبيل المثال وحدة توليد النقد أو مؤسسة أعمال).
- سواء كان الأصل أو الالتزام مستقلا، فإن مجموعة من الأصول أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة الأصول والالتزامات تعتمد لأغراض الإقرار أو الإفصاح على وحدة الحساب الخاصة بها. ويتم تحديد وحدة الحساب للأصل أو الالتزام وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الذي يقتضي أو يسمح بقياس القيمة العادلة باستثناء ما هو وارد في هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
- يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الالتزام تتم بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل الالتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.
- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم:
- ✓ في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام؛
- ✓ في غياب السوق الأصلي، في السوق الأكثر ربحا للأصل أو الالتزام.
- تقيس المؤسسة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.
- يأخذ قياس القيم العادلة للأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

#### ثانيا: نماذج القياس وفق لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)

سنحاول من خلال هذا العنوان تحليل نماذج القياس وفقا للمعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB)

#### 1- المعيار المحاسبي رقم (FAS157) الخاص بمقاييس القيمة العادلة:

في سبتمبر 2006 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي المعيار رقم 157 الخاص بمقاييس القيمة العادلة، وفي نوفمبر 2006 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة نقاشية في جزئين تناولت مقاييس القيمة العادلة وقد أوصت بتعديل هرمي مماثل لتعزيز القيم العادلة، وعرف هذا المعيار القيمة العادلة في الفقرة الخامسة منه بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول، أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"<sup>17</sup>.

بمقارنة التعريف الوارد بالمعيار 157 فيشير بشكل صريح إلى المتعاملين والمشاركين في السوق عكس ما يشير إليه المعيار المحاسبي الدولي 39 الاعتماد على الأطراف الراغبة في التعامل والتي لديها معرفة مسبقة بقيم الأصول والالتزامات.

كما أن المفاهيم السابقة لم تتضمن تحديد الشروط الواجب توفرها في الأصل أو الالتزام لتحديد قيمته العادلة بالإضافة إلى عدم توفر الشروط أو الخصائص الواجب توفرها في أسلوب أو طريقة القياس المستخدمة في قياس القيمة العادلة.

## 2- المعيار المحاسبي رقم (FAS133) "المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط:

مع زيادة استخدام المشتقات المالية وانعدام الشفافية حول قيمتها والخسائر الكبيرة التي تكبدتها الشركات نتيجة استثماراتها في الأدوات المالية، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي سنة 1998 المعيار رقم FAS133 بعنوان المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط يتطلب هذه المعيار أن تتم المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في قائمة الدخل.

كما أنه تم تشكيل فريق مشترك لمجالس المعايير المحاسبية (JWG) لتطوير معيار شامل للتقرير عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة، وقد ضم الفريق أعضاء ونوابا لمجالس المعايير المحاسبية ومنظمات مهنية في كل من استراليا، وكندا، وفرنسا، واليابان، ونيوزيلندا، وخمس دول من شمال أوروبا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة المعايير المحاسبية الدولية آنذاك<sup>18</sup>.

## المحور الثالث: مخاطر القياس لمحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية (2008)

ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- **مخطر الانتقال بين أسس القياس:** إن الخيار الذي أقر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة تصنيف الأدوات المالية من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة أو التكلفة المطفأة انعكس على حجم الربحية، كذلك واجهت البنوك التي استخدمت هذا الأساس استفسارات كثيرة عن حقيقة التغيير بعد الإفصاح عنه، إضافة إلى أنها مكنت البنوك من تجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة المتعلقة بالأدوات المالية بالرغم من أن معظم عمليات إعادة التصنيف تمت على أدوات الدين، وتراوح الخضم عليها بين 0% و 100%<sup>19</sup>.

2- **عدم وجود مرجعية واضحة:** إن عدم وجود مرجعية واضحة لبعض المعالجات أدى إلى الابتعاد عن التطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية والذي انعكس بدوره على إعداد تقارير مالية غير سليمة خصوصا أن الحكم الشخصي سيكون في أكثر المجالات تعقيدا ألا وهو المشتقات المالية، وما يرتبط بأساس القياس من تقدير يخضع لعوامل موضوعية وعوامل غير موضوعية ترتبط بتساؤم المقدر وتفاؤله.

3- **النية في تصنيف الأدوات المالية إما للمتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق:** إن هذا التصنيف مرتبط بنية الإدارة، مما يعطيها فرصة للتلاعب كأن تعتبرها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وبالتالي تسجل بالتكلفة بينما نيتها هي بغرض المتاجرة، وبهذا التلاعب في الأرباح من خلال مفاهيم القيمة العادلة. وقد وفر المعيار (IAS39) فرصا للشركات

للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد (قبل عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل، ويجب أن لا يستخدم هذا الأمر من أجل العمل على زيادة ربحية الشركة دون النظر إلى القرار الاستثماري السليم.<sup>20</sup>

4- صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض عناصر الأصول والالتزامات: حيث نجد من بين هذه العناصر مشتقات الائتمان التي تعتبر نوع من أنواع الأدوات المالية، حيث يؤكد الكثير من الباحثين والمتخصصين أن هذه الأدوات من بين العوامل الرئيسية التي يلقي عليها اللوم بوقوع الأزمة المالية العالمية (2008) خصوصا إذا علمنا أن الحجم الكبير للاستثمار في هذه الأدوات الذي يقارب 60 تريليون دولار<sup>21</sup>.

5- مخاطر عدم كفاية الإفصاح عن أسس القياس لعناصر القوائم المالية: عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية كما تتضمنها القوائم المالية ومن الأمثلة على ذلك التعديلات على المعيار (IFRS7) في سنة 2008 والذي حدد ثلاثة مستويات للإفصاح عن القيمة العادلة، كذلك عدم توفر معلومات تعطي صورة كافية وواضحة وفي الوقت المناسب عن المخاطر المتعلقة ببعض المنتجات المالية مثل التزامات ضمان الرهن.<sup>22</sup>

6- مخاطر القيمة العادلة: هناك العديد من المخاطر التي تتعلق بالقيمة العادلة يمكن أن نوجزها فيما يلي<sup>23</sup>:

▪ المحافظة على الثقة في الأسواق المالية في ظل المعلومات القليلة المتوفرة والذي كان هدفا واضحا لكثير من الشركات في تقدير القيمة العادلة وهذا ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتعديل المعيار (IFRS7) ليقترّب هذا المعيار من متطلبات المعيار الأمريكي

(FAS157) والذي جاء بثناء على اجتماع قادة G20 في 2008 حيث ركز المعيار على مسألة التقييم خصوصا تحديد الأسعار التي تبني

عليها القيمة العادلة في أسواق غير نشطة.

▪ إن القيمة العادلة كما يراها البعض هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية (2008) والذي أطلق عليها أزمة السيولة، كما يرى البعض أن الدليل على ذلك هو تعديل المعيارين (IFRS7) و (IAS39) حيث كان التركيز منصبا على إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة أو التكلفة المطفأة، لتجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة نتيجة التدني الحافي القيمة العادلة وعد اعتبارها في ظل الأزمة المالية أداة قياس مناسبة للأدوات المالية، وأن التكلفة هي الأفضل.

▪ إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أساس الأسعار السوقية، والأسعار السوقية تخضع للكثير من العوامل التي تتحكم بها كعوامل العرض والطلب، ومدى توفر المعلومات التي يمكن أن تحدد الأسعار على أساسها بشفاافية، وبذلك فإن كل ما يؤثر في السوق سيؤدي إلى التأثير على القيمة العادلة.

▪ القيمة العادلة هي قيمة غير سائلة، حيث أنها تتعلق بمنتجات التوريق المالي، وبموجب هذه العملية فإنه يتم تحويل قروض مصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول وحسب رأي بعض الكتاب فإن هذه العملية تتضمن العديد من المخاطر في الأزمة المالية العالمية (2008) من بينها ( تحويل رهونات الديون إلى لأوراق مالية قابلة للتداول، الأوراق المالية التي تم تحديد سعرها بناء على المستوى الثاني قد حصل انخفاض حاد في قيمتها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الأرقام القياسية، لم تعكس القيمة العادلة الاسعار الحقيقية التي كانت سائدة في الأسواق المالية بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب).

7- القيمة العادلة ليست البديل المناسب للتكلفة التاريخية: عند مقارنة نظام القياس المبني على التكلفة التاريخية مع النظام القائم على (MARK TO MARKET) نجد القياس المبني على تكلفة التاريخية كان يهمل تغيرات الأسعار وتعمل (MARK TO MARKET) على تدمير المعلومات الإضافية من خلال إضافة تقلبات أسعار ليس لها علاقة بالأحداث الأساسية وبالتالي فالاختيار بين نظم القياس سيكون بين نظام يهمل تغيرات الأسعار (التكلفة التاريخية) ونظام يعطي معلومات مضللة، كما أنه تم استبدال نظام كان يعتمد على معلومات مهملة (ليس لها قيمة) وهو مقياس التكلفة التاريخية إلى نظام يعتمد على معلومات حالية ولكنها محرفة (مشوهة) وهو نظام القيمة العادلة<sup>24</sup>.

8- افتقار معلومات محاسبة القيمة العادلة في أغلب الحالات للكثير من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل بشكل أساسي في الملاءمة والتمثيل الصادق بالإضافة إلى الخصائص الأخرى المعززة كالتقابلية للمقارنة والتقابلية للفهم والتحقق والتوقيت المناسب.

المحور الرابع: عرض أهم التدابير المتخذة قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية (2008):

▪ في شهر سبتمبر 2008 وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC بمقر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المخصص للأزمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي أعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والذي كان تحت عنوان "تحسين السوق والمرونة المؤسسية لتكوين استقرار مالي"، وقد أظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل<sup>25</sup>.

▪ العمل على تضييق الاختلافات فيما يخص قياس الأصول المالية فعلى سبيل المثال تقاس القروض بالتكلفة بينما الاستثمارات المالية تقاس بالقيمة العادلة مما يؤدي إلى عدم التجانس في قياس عناصر القوائم المالية والذي سوف ينعكس بدوره على الأرباح والخسائر الناتجة عن هذه الأصول المالية.

▪ في أكتوبر 2008 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشادي عن كيفية تطبيق آليات قساسة القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط، وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس

- الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين (EAP)<sup>26</sup>.
- قامت اللجنة الاستشارية لتحسن التقارير المالية (CIFR) وبناء على طلب هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) في جوان 2008 بتقديم توصيات من أهمها ضرورة إعداد وبناء معايير المحاسبة على أسس تعتمد على المبادئ العامة بدلا من المنهج الحالي المبني على قواعد محددة.
- تحديد القضايا المحاسبة العاجلة ل يتم تحسينها لضمان مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في أسواق المال، كما أعلن المجلسان بأنه سيتم انشاء لجنة استشارية مشتركة.
- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل وتطوير واصدار العديد من المعايير المحاسبية من أجل تحقيق جودة القياس والافصاح المحاسبي لتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات فعلى سبيل المثال تعديل المعيار (IFRS7) لتحسين اساليب الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، كما أصدر المعيار (IFRS9) سنة 2009 تحت عنوان الأدوات المالية ليحل محل المعيار (IAS39) الذي ألغى التصنيفين الموجودين بهذا الأخير وهما الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وتجدر الإشارة هنا أن المعيار (IFRS9) أجل تطبيقه لأكثر من مرة لعدة أسباب ليبدأ تطبيقه ابتداء من تاريخ 2015/1/1.
- الانتهاء من المرحلة الأولى للإطار المفاهيمي المشترك في سبتمبر 2010 وذلك بإصدار القائمة رقم 8 المتضمنة أهداف التقارير المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة، وذلك بهدف تحقيق التوافق المحاسبي من خلال القياس والافصاح لتحقيق جودة التقارير المالية.
- اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار (IFRS13) تحت عنوان "قياس القيمة العادلة" في ماي 2013 وعلى نفس منوال المعيار (FAS157) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB). لتحقيق تقارب فيما يخص قياسات القيمة العادلة.

#### النتائج والتوصيات:

#### النتائج:

- يعتبر التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر والتي بلغت حوالي 11 تريليون دولار من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية.
- هناك العديد من الآثار السلبية لتلك الأزمة على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مع وجود اختلاف في درجة الآثار السلبية على كل دولة.
- تعدد بدائل ونماذج القياس والتقييم المحاسبي.



- هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة حيث أن الأزمة المالية قد تم تسميتها بأزمة السيولة، فلم يتضح وجود دليل قاطع بين القيمة العادلة واختفاء السيولة العالمية، فالقيمة العادلة أساس لقياس محاسبي يمنح قيمة لعنصر معين.
- أن أسلوب القيمة العادلة يمكن بسهولة التلاعب فيه من جانب معدي التقارير المالية.
- 
- على الرغم من أن الأسعار السوقية للأصول والالتزامات تقدم أفضل تقدير للقيمة العادلة، إلا أن الأسعار السوقية في ظروف معينة تصبح مضللة أكثر من غيرها.
- الأزمة انعكست إيجابيا على جهات التشريع المحاسبي (مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)) بشكل لم يكن له سابقة من خلال اتخاذ عدة تدابير واجراءات وخطوات.
- قام (مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالعديد من التعديلات والتحسينات واصدار العديد من المعايير فعلى سبيل المثال تعديل المعيار (IFRS7) لتحسين اساليب الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، كما أصدر المعيار (IFRS9) سنة 2009.

#### التوصيات:

- العمل على ضبط عملية التوريق أو التسنيد بتشديد الرقابة الحكومية عليها.
- تطبيق نظام الحوكمة بشكل صارم في الشركات لضمان الاستمرارية والأداء الفعال ويجنبها الأزمات والتقلبات الدورية كما أن الحوكمة تولد الجودة وتعمل على التقيد بالأنظمة داخل الشركات.
- تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي للقائمين بإدارة هذه الشركات سواء من الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية.
- تطوير التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) في الممارسات المحاسبية لتتماشى مع التغيرات في بيئة الأعمال الدولية.
- تطوير معايير المحاسبة لتحقيق متطلبات جودة القياس المحاسبي للحد من الأزمات المالية.
- اتخاذ المزيد من الاجراءات لتحسين التطبيق السليم والممارسة العملية المتعلقة بالمعايير المحاسبية ولا سيما المعايير المتعلقة والمرتبطة بالقيمة العادلة.
- تطوير عملية تطبيق ووضع أفضل الارشادات لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في سوق يتسم بعدم السيولة والفعالية.

- <sup>1</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية العالمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 27.
- <sup>2</sup> حشايشي سليمة، التقييم العادل لمخاطر الأصول الرأسمالية كاستراتيجية لمواجهة الأزمات المالية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.
- <sup>3</sup> بركة محمد، وآخرون، محاسبة القيمة العادلة ومسببات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص 4.
- <sup>4</sup> الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 3.
- <sup>5</sup> مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، مصر، 2001، ص 237.
- <sup>6</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- <sup>7</sup> محمود رجب يس غنيم، دور الافصاح الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق المال المصري، على الرابط  
[http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/2767/publications/Mahmoud%20Ragab%20Yas%20eeen%20Gohnim\\_The%20role%20of%20e-%20disclosure.pdf](http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/Commerce/Accounting%20/2767/publications/Mahmoud%20Ragab%20Yas%20eeen%20Gohnim_The%20role%20of%20e-%20disclosure.pdf) بتاريخ 2018/01/15.
- <sup>8</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 88.
- <sup>9</sup> مريم شريف جحنيط، علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.
- <sup>10</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.
- <sup>11</sup> خاطر سعدي، التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص 27-29.
- <sup>12</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 461.
- <sup>13</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 129-130.
- \* القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في السياق الاعتيادي أو الطبيعي مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام عملية تصنيع السلعة والتكاليف الضرورية المقدرة لإكمال عملية البيع.
- <sup>14</sup> خالد جمال الجعارات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، 2017، ص 174-175.
- <sup>15</sup> مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 138.
- <sup>16</sup> مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ج(أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص 490-491.

<sup>17</sup>Financial Accounting Standards Board (FASB, **Statement of financial accounting Standards no 157** " **Faire value measurements**", 2006, p6.

<sup>18</sup>مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>19</sup>خالد الجعارات، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2013، ص 248.

<sup>20</sup>هيثم السعافين، الاتجاهات الحديثة في تقييم الموجودات (المعيار المحاسبي 39 و 40) أثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي المهني الرابع "المحاسبة وتحديات العولمة"، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، الأردن، 24/25/سبتمبر 2002، ص 31.

<sup>21</sup>HuianMarya Carmen, **Impact of Current Financial Crisis on Disclosures on Financial Instruments**, 2010, p41.

<sup>22</sup>Ibid, p44.

<sup>23</sup>خالد الجعارات، محمود الطبري مرجع سبق ذكره، ص 251.

<sup>24</sup>مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>25</sup>محمد مطر، وآخرون، العلاقة المتبادلة بين القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول والتحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28/29/4/2009، ص 15.

<sup>26</sup>المرجع نفسه، ص 16.